تحذيرات من زيادة البطالة بتطبيق خطة شارون دون فك الحصار :

إدانة فلسطينية واسعة لجرائم إسرائيل في نابلس .. والأقصى تتوعد بالرد

■ غزة – رام الله/عمّان/وكالات الأنباء

أدانت السلطة الفلسطينية أمس العملية العسكرية الإسرائيلية في مدينة نابلس شمال غرب الضفة الغربية، ووصفتها بأنها تخريب لجهود إحلال السلام المصرية والأمريكية.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن نبيل أبو ردينة، مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، قوله : إن هذه مذبحة وتصعيد خطير يهدف إلى تخريب جهود إحلال السلام المصرية والأمريكية، مؤكداً أن إسرائيل تتحمل المسؤولية كاملة عن مذبحة نابلس .. ودعا المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة، إلى وضع حد للجرائم العسكرية الإسرائيلية.

كما أدان صائب عريقات، وزير شؤون المفاوضات الفلسطيني، العملية العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق في نابلس، والتي خلفت سبعة قتلى فلسطينيين أمس.

وقال عريقات : إن إسرائيل تثبت التزامها بالإرهاب بقصف وقتل الفلسطينيين في نابلس، بينما كان رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع يجتمع مع المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط وليام بيرنز .. كما دعا عريقات مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية إلى وضع حد لهذا النهج من جانب إسرائيل وتوفير الحماية اللازمة للفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم الإسلامية والمسيحية.

كما وصف رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء) عملية الجيش الإسرائيلي في نابلس بالصفة الغريبة بانها جريمة وحشية بشعة.

وقال قريع للصحفيين تعقيباً على قتل قائد كتائب شهداء الأقصى في الضفة الغربية نايف أبو شرخ وستة ناشطين مسلحين آخرين في حي القصبة بنابلس : بلا شك أن هذه الجريمة الوحشية البشعة التي استهدفت عدداً من المناضلين الفلسطينيين بعد حصار دام أربعة أيام لمدينة نابلس، إنما تدل على أن إسرائيل ماضية في مخطط القتل والاغتيال لكل المناضلين.

وأضاف قريع في تصريح للصحفيين في رام الله : إن هذه رسالة واضحة للعالم بأن إسرائيل إما أن تكون فوق القانون أو أن تُردع وتوقف عند حدها.

وقد أدانت حركة فتح، التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، مقتل سبعة قادة ميدانيين فلسطينيين خلال الغارة الإسرائيلية في نابلس، وحمّلت إسرائيل مسؤولية التصعيد العسكري الحالي في الضفة الغربية.

في غضون ذلك أعلنت حالة الحداد العام في مدينة نابلس، حيث قتل الجيش الإسرائيلي سبعة فلسطينيين، مما يرفع محصلة القتلى الفلسطينيين خلال (٢٤) ساعة جراء الغارة الإسرائيلية، إلى عشرة قتلى.

والقتلى أعضاء وقياديون بارزون بكتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، وكتائب القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد، وكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.

ووصفت حركة فتح في بيان لها وزع على وسائل الإعلام ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي في نابلس بأنها جرائم ومجازر دموية بشعة سقط فيها عدد من الشهداء، محملة الحكومة الإسرائيلية كامل المسؤولية عن هذا التصعيد غير المبرر .. وحذرت من مغبة النتائج الخطيرة المترتبة عليه .. وقالت إنه يهدف إلى نسف الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة لإخراج المنطقة من دائرة الصراع والأزمة وإحكام السيطرة الاحتلالية الإسرائيلية عليها وفرض سياسة الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

وطالبت الحركة المجتمع الدولي بكافة مؤسساته، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية، بالتدخل العاجل لوقف ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي من مجازر وجرائم بشعة في مدينة نابلس منذ أربعة أيام.

كما ناشدت الحركة المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة الإسرائيلية للانصياع لإرادة المجتمع الدولي واحترام تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حياته الطبيعية والإنسانية والسياسية وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعمّ الإضراب الشامل والحداد الوطني العام مدينة نابلس لليوم الثاني على التوالي، حداداً على استشهاد سبعة من قادة المقاومة الفلسطينية من كتائب الشهيد عز الدين القسام وكتائب شهداء الأقصى وسرايا القدس.

وأغلقت المحال التجارية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية أبوابها وتعطلت الدراسة في جامعة النجاح الوطنية، كبرى جامعات الضفة الغربية، فيما صدحت مآذن المدينة بالتكبير والبيانات التي تؤبن الشهداء وتنعاهم.

وتجمع الفلسطينيون في شوارع المدينة التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي مخلفاً الدمار والخراب في انتظار تشييع الشهداء القادة جعفر المصري أبو حمزة، قائد كتائب الشهيد عز الدين القسام، ونايف أبو شرخ، قائد كتائب شهداء الأقصى، وفادي بهتي، قائد سرايا القدس، وعمر مسمار، ووجدي القدومي، ونضال الواوي، وسامر عكوب.

وكانت نابلس قد شهدت أجواء الحداد والإضراب يوم أمس الأول حداداً على أرواح الشهيدين إيهاب سليم ومحمد فقها .. وشارك نحو (٣٠) ألف فلسطيني في تشييع الشهداء، ونددوا بالجريمة البشعة، بينما توعدت كتائب شهداء الأقصى بالرد السريع على هذه الجريمة البشعة.

من جهة أخرى حذر البنك الدولي في أحدث دراسة له من أبعاد تطبيق خطة شارون في قطاع غزة دون رفع الحصار الشامل، قائلاً : إن ذلك قد يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، في حين يتوقع هبوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت الدراسة : إن عودة الأرض الفلسطينية يجب أن تتزامن مع رفع إسرائيل لحصارها الشامل على القطاع الذي تفرضه منذ أكثر من ثلاثة أعوام ونصف العام، والذي يقيد الصادرات إلى إسرائيل والدول المجاورة.

وحذرت الدراسة من أن السلطة الفلسطينية قد تنهار إذا استمرت الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي ربما يقضي على احتمالات تفاوض إسرائيل على اتفاق سلام.

وأضاف التقرير : إن الانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة قد لا يؤدي إلى تحسن الاقتصاد الفلسطيني المهم، بل إلى تدهوره دون توفر البديل.

وقالت الدراسة : إنه في ضوء ضعف السلطة الفلسطينية، فإن المطلوب من مانحي المعونات زيادة المعونات عن المستوى الحالي البالغ مليار دولار سنوياً.

وقال البنك الدولي : إن الأزمة الاقتصادية قد تتزايد حدتها في غزة إذا قطعت إسرائيل المياه أو الكهرباء عن الأراضي الفلسطينية أو أغلقت حدودها في وجه العمال وحركة التجارة عند انسحابها.

وقالت دراسة البنك الدولي : إن الاقتصاد الفلسطيني قد يحقق مكاسب إذا سمحت إسرائيل بالتجارة الحرة عبر الحدود مع غزة ورفعت حصارها عن الضفة الغربية.

وأعرب البنك عن تشاؤمه في رؤية الانهيار الاقتصادي الفلسطيني بأنه سيكون أسوأ من الكساد الأمريكي الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي.

وقال : إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنحو (٤٠٪) منذ الحصار والإغلاق عام ٢٠٠٠م وحتى نهاية عام ٢٠٠٢م.

وأضاف : إنه إذا اتخذت الإجراءات الموصى بها وتدفقت المساعدات، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي قد يرتفع بنسبة (٣٥٪) إلى (١٢٥٠) دولاراً عام ٢٠٠٦م من (٩٢٥) دولاراً الآن، أي أقل من (١ – ٢٠) من المعدل المسجل في إسرائيل، ونحو نصف المعدل المسجل في الأردن.

وقال الوزير الفلسطيني صائب عريقات إنه يأمل أن تأخذ إسرائيل والولايات المتحدة الدراسة على محمل الجد.

وقد اقترحت إسرائيل منح دور للبنك الدولي في المساعدة في نقل أي ميناء لن تدمرها إسرائيل أثناء الانسحاب من غزة إلى الفلسطينيين، لكن البنك قال : إن من غير المنطقي نقل ملكية العقارات عن طريق طرف ثالث.

■.. المواطنون الفلسطينيون يشيعون شهداء مجزرة نابلس

حلف شمال الاطلسي .. من المواجهة المباشرة إلى الريبة وغموض المستقبل

نبيل نعمان

□ .. مر حلف شمال الاطلسي /الناتو/ بمراحل كثيرة منذ تأسيسه عام ١٩٤٩م أطولها كان الدور الذي لعبه في اعقاب الحرب العالمية الثانية ومواجهة الاتحاد السوفيتي أو الخطر الأحمر قبل الانهيار مطلع التسعينات لتتبعه مرحلة غموض وريبة من دواعي الخفاظ على بنية الحلف وكانت موسكو أكبر المتشككين من هذا الحلف الذي بات يتمدد ويتوسع في اتجاه الحدود الروسية.

ومع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة كان الحلف يحاول لعب دور جديد على مستوى عالمي ودفعت الولايات المتحدة في اتجاه هذا لكنها اصطدمت بعراقيل كثيرة وحجج غير مقنعة لا للأوروبيين ولا لموسكو وكانت الحملات العسكرية في البوسنة عام ١٩٩٥م والضربات الجوية على بوغسلافيا في ١٩٩٩م ونزع اسلحة مقدونيا أولى بوادر هذا الدور الذي سعت إليه واشنطن لكنه لم يخرج عن النطاق الاوروبي الا عقب أحداث ١١سبتمبر على نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١م لتكون افغانستان أولى محطاته الخارجية وهاهو العراق اليوم يراد له أن يكون المحطة الثانية للناتو خارج حدود اوروبا .. ولعب دور آخر انطلاقا من اسطنبول.

فالولايات المتحدة التي ظلت القوة العسكرية المهيمنة على الحلف الاطلسي منذ تشكيله في عام ١٩٤٩م تسعى للحفاظ على هذا الدور وابقاء الحلف بل وتطويره ليبقى اداتها في الهيمنة الجديدة ولكن هذه المرة على مستوى عالمي بعد أن ظل لقرابة ٤٢ عاما محصورا في مواجهة الاتحاد السوفيتي على الأرض الاوروبية كما يؤكده هدفه الرئيسي هو (حماية الحرية والحضارة العامة) للدول الاعضاء عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في منطقة شمالي الاطلسي.

هذا الهدف لم يعد اليوم يمنح حلف الاطلسي بريقه المعتاد بعد أن انطوت مرحلة الحرب الباردة حيث كان يتوقع البعض اختفاء الحلف أو انتفاء مبررات وجوده كما حدث لحلف وارسو بعد انهيار جدار برلين .. وثار جدل كبير وشكوك أكبر حول أهمية الحفاظ على هذا التحالف العسكري الذي قام أساسا لمواجهة المد السوفيتي واستمر ذلك لسنوات ترافق مع خطط توسع واستقطاب دول اوروبا الشرقية تحت مظلة الشراكة من أجل السلام أثارت حفيظة روسيا ومخاوفها في أن قبل التحول الناجم عن هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن والتقارب الذي طرا بين روسيا ودول الحلف وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.

ورغم إن اجراءات بناء الثقة هذه أو لنقل إزالة الشكوك الروسية حيال خطط الناتو وخاصة التوسع شرقا جسد الهوة بشكل كبير بين اعداء الأمس لتحل الشراكة من أجل السلام إلا أن المتابعين يرون أن اقتراب البنى التحتية للحلف من الحدود الغربية لروسيا من شأنه أن يوقف الخطر ويضع المصالح الوطنية للاتحاد الروسي في مواجهة هذه المستجدات خاصة في ظل عدم الاتفاق الكلي مع مصالح القوى الكبرى الأخرى ودخول عناصر جديدة تثير الشكوك والريبة لم تكن في الحسبان.

كما إن توسيع حلف الاطلسي ليشمل دول اوروبا الشرقية والوسطى وحتى جمهوريات البلطيق الثلاث ليتوانيا ولاتفيا واستونيا من شأنه أن يتعارض مع أمن روسيا ومصالحها القومية بصورة مباشرة ناهيك عن أن السعي الأمريكي المحموم للهيمنة على العالم يخلق عراقيل جدية لوضع روسيا الجيوسياسي وجهودها للحفاظ على موقعها ونفوذها في بلدان (مجموعة الدول المستقلة) التي كانت منضوية في إطار الاتحاد السوفيتي أو مكانتها في القارة الاوروبية والعالم.

هذه المخاوف عبر عنها المسؤولون الروس أكثر من مرة وشددوا على أن اقتراب الناتو إلى حدودها يعد خطا أحمر سيثير مشاكل كثيرة ويضع جهود بناء شراكة جديدة على المحك إذ أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطوات من هذا القبيل يمكن أن تهدد أمنها القومي حتى إن تحصلت على تطمينات من جانب شركائها الاوروبيين وحتى من امريكا بعكس ذلك حيث لا يمكنها الركون إلى مجرد النوايا الحسنة في ظل تقلبات السياسة الدولية .. والمخاطر المستجدة.

سلسلة الخطوات التي لجأ إليها الناتو خلال فترة التسعينات لم تبدد المخاوف والشكوك الروسية من نوايا حلف الاطلسي ولم يكن بمقدور الحلف الذهاب كثيرا في علاقته مع روسيا قبل صياغة رؤية واضحة لمستقبله ومبرر لبقائه حتى إن هذه الفترة لم تفض إلى تشكيل مجلس الناتو/ روسيا المشترك الدائم في مايو عام ١٩٩٧م لمنح موسكو دورا استشاريا في مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وهو مالم يقنع روسيا ويبدد مخاوفها خاصة مع انضمام التشيك والمجر وبولندا إلى الناتو في عام ١٩٩٩م.

وكان على الجانبين الانتظار حتى العام ٢٠٠١م وتحديدا أحداث ١١سبتمبر ليكون بمثابة نقطة تحول في العلاقات مع موسكو بعد أن جاء رد فعل روسيا متضامنا مع واشنطن وعاملا للتقارب بينهما أفضت عقب موجة من التحركات الدبلوماسية وشهور من المفاوضات الصعبة لتشكيل مجلس الناتو/ روسيا في مايو عام ٢٠٠٢م حصلت روسيا على دور مساو لدول حلف شمال الأطلسي في عملية اتخاذ القرار بشأن سياسة مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى.

هذا التحول ينظر إليه البعض بأنه أحدث تغيرا عميقا في جدول أعمال الناتو الذي ظل بلا هدف محدد منذ مطلع التسعينات.

ليضع نصب عينيه وفي اجندته محاربة التهديدات الدولية الرئيسية مثل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإزالة الغموض الذي ظل يحيط بالدور المنوط بالحلف واستمرار التباين في المواقف برز هذه المرة بين واشنطن وإلى حد ما بريطانيا من جهة واوروبا وروسيا من جهة أخرى في المرحلة السابقة للحرب على العراق في مارس العام الماضي عندما حاولت الولايات المتحدة تمرير قرار الحرب من خلال الحلف بعد العتبات التي واجهتها في مجلس الأمن عندما استخدمت فرنسا والمانيا وبلجيكا لحق النقض (الفيتو) ضد قرار يدعو لحماية تركيا في حال تعرضت لهجوم حال بدء الحرب على العراق.

هذا التذبذب بين الشك والتقارب سيظل يحكم العلاقة بين اعضاء الناتو تبعا للمتغيرات على الساحة الدولية خاصة في ظل الاحتقان القائم بين ضفتي الأطلسي بشأن العديد من القضايا الساخنة والتنازع المستمر بين محاولات واشنطن لفرض الهيمنة وسعي الاتحاد الاوروبي إلى فرض سياسته الخارجية وقوته العسكرية .. فربما ينتظر العالم لمتغيرات أخرى تخلط الأوراق من جديد وقبول مواقف الأطراف الفاعلة.

بعد موافقة القادة عليه..

الدستور الأوروبي تحت رحمة الاستفتاءات الشعبية

تقرير/ محمد شبيطة

■ .. بعد فشلهم في قمة ديسمبر من العام الماضي وظهور خلافات متكررة منذ تولي ايرلندا رئاسة الاتحاد الأوروبي بداية العام الجاري استطاع قادة الاتحاد الأوروبي أن يزيلوا في قمتهم الأخيرة في بروكسل احدى العقبات الرئيسية أمام تعزيز الوحدة بين دولهم الـ ٢٥ والمتمثل في الاتفاق على مشروع الدستور الأوروبي مما يعد انتصاراً كبيراً للاتحاد في أعقاب أكبر توسيع له في بداية مايو الماضي.

وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق كان ينظر العديد من المحللين السياسيين صعب المنال نتيجة العديد من الخلافات أبرزها حقوق الفيتو الوطنية وصلاحيات التصويت الخاصة بالدول الأعضاء وكانت الخلافات بين معسكر فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا ومعسكر آخر من عدد من الدول الصغيرة تقوده أسبانيا وبولندا، إلا أن تنازلات اللحظة الأخيرة والتي جاءت عقب مناقشة طال أمدها حتى تم تحقيق توافق في النهاية نتيجة للرغبة السياسية الضرورية كما يقول رئيس الوزراء الايرلندي/ بيرتي أهرين ويعني الاتفاق تقدم جوهري لأوروبا لأن المعاهدة الدستورية ستضمن شفافية الكتلة المكونة من ٢٥ عضواً وفاعليتها وديمقراطيتها وبعد اعتماد الدستور فإنه سيمهّد الطريق لتطبيق اصلاحات واسعة في مؤسساته وعلى الرغم من اقرار الدستور على مستوى القادة الأوروبيين، إلا أن ذلك لم يكن الموافقة النهائية بل سيلي ذلك موافقة شعوب الدول من خلال استفتاءات شعبية في عدد من الدول وموافقة برلمانات دول أخرى، وعلى الرغم من أن ديباجة الدستور تضمنت أن الاتحاد الأوروبي يستوحي الإرث الحضاري والديني والانساني لأوروبا الذي انبثقت منه القيم العالمية الثابتة لحقوق الانسان والديمقراطية والمساواة والحرية وحكم القانون، إلا أن ذلك لم يرضي الفاتيكان وكنائس مسيحية – أوروبية حيث عبروا عن أسفهم لغياب الاشارة بشكل واضح الى الجذور المسيحية لأوروبا في الدستور.

ويشار الى أنه ومنذ بدء أعمال المعاهدة التي ترأسها الرئيس الفرنسي السابق/ فاليري جيسارديستان تحضيراً لوضع نص الدستور ظل الفاتيكان يسعى بقوة لادخال اشارة واضحة الى قيم المسيحية في ديباجة وثيقة الدستور حتى أن البابا تدخّل شخصياً وبدعم من حكومات عدة كانت ترغب في ادخال هذه الاشارة.. ففي السابع من مايو الماضي طلبت سبع دول هي: ليتوانيا ومالطا وبولندا والبرتغال وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وايطاليا تسجيل الاشارة المسيحية، إلا أن معارضة دول أخرى أبرزها فرنسا كانت قوية للغاية بحيث حالت دون تحقيق هذا الشروع.

وغياب هذه الاشارة لم يثر الفاتيكان الكاثلوكي فقط، باعتبارها ثغرة في الدستور، بل ان الكنائس البروتستانتية في ألمانيا وعدد من الدول أعربت هي الأخرى عن الأسف لعدم تضمنها في الدستور حتى أن الصحافة الايطالية والبولندية عبّرت هي الأخرى عن الأسف لذلك وبظهور مثل هذه الاعتراضات فهل سيؤثر في عملية التصويت الشعبية في الاستفتاءات القادمة للموافقة النهائية على الدستور يرى عدد من المتابعين للشئون الأوروبية أن ذلك سيؤثر سلباً فيما يرى آخرون أن الرأي العام الأوروبي مهيأ للموافقة عليه لأنه يعد اطاراً جوهرياً للتنمية المستقبلية لدول الاتحاد..وفي هذا الاطار فقد حث رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الناخبين على تأييد المعاهدة عندما يتم اجراء الاستفتاء وقال لهيئة الأذاعة البريطانية الـ بي. بي. سي ان المناقشة بشأن الدستور الجديد ستكون بمثابة معركة بين الحقيقة والخرافة.

واضاف أن الدستور في جميع المجالات الرئيسية سيجعل من بريطانيا دولة أمة.

لأن الدستور كما يقول بلير يتيح لبريطانيا فرصة الاضطلاع بدور محوري في صنع القرار في قلب أوروبا الأمر الذي يحمي تماماً حق بريطانيا في تطبيق الضرائب وادارة السياسات الخارجية والدفاعية والقيام بالأمور التي يريد الشعب القيام بها..إلا أنه صرح بأنه لن يسرع باجراء استفتاء حول المعاهدة في ظل مطالبة أحزاب المعارضة البريطانية على الاسراع في عملية الاستفتاء حيث زاد الضغط على بلير لاجراء استفتاء فوري في أعقاب الاتفاق على الدستور مما يعني تخوفه من مواجهة هزيمة في الاقتراع وفقاً لما ذكرته صحيفة صنداي تايمز البريطانية وتأتي معارضة البريطانيين للدستور حسب احصاءات مؤسسات عدة لاستطلاع الرأي العام أن الناخبين يتشككون من أن بريطانيا ستحتفظ بسيطرة كاملة على الضرائب والدفاع والعدل الجنائي وسياسة اللجوء ويعتقد ٦٤ الى ٢٨٪ أنه سيتم التخلي عن السيادة في بعض هذه المجالات أو فيها كلها وفقاً لهذا الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسات بوجوف وإي. سي. إم.

وكذلك أكد الرئيس الفرنسي/ جاك شيراك أن الموافقة على الدستور انجاز رائع سيمهد الطريق لتعزيز وحدة الكتلة، فيما أشاد رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي به وقال أن ذلك لحظة بروز سياسي كبير.

وسيغير الدستور جميع معاهدات الاتحاد الأوروبي ليصبح اطاراً جوهرياً للتنمية المستقبلية ولذلك تتخوف عدداً من شعوب الدول الأوروبية أن ذلك سيفقد دولها السيادة في مجالات عدة.. ويحتوي الدستور الأوروبي على العديد من النقاط التي ألغت اتفاقات ومعاهدات سابقة وأبرزها انهاء الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي والتي كانت تترأسه كل دولة من دول الاتحاد لمدة ستة أشهر لتتحول الى منتخب مجلس أوروبا الذي يضم القادة وبغالبية محددة رئيساً للاتحاد لمدة سنتين ونصف ولايمكن للرئيس أن يتولى في ذات الوقت مسئولية وطنية ويعمل الرئيس على التحضير للقمم الأوروبية وترؤسها كما يؤمن تمثيل الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية من دون أن يتجاوز صلاحيات وزير خارجية الاتحاد أو المفوضية الأوروبية.

كذلك جاء في الدستور انشاء منصب وزير خارجية للاتحاد الأوروبي يقوم مجلس أوروبا بإختياره بغالبية محددة ويتولى الاشراف على السياسة الخارجية والأمن المشترك كما يشغل منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية.

وتضمن أيضاً توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي التشريعية حيث سيحصل البرلمان على الحق بالمشاركة في القرار التشريعي في مجالات عديدة خصوصاً ما يتعلق بمجال القضاء والشئون الخارجية الشديدي الحساسية كما سيتقاسم البرلمان مع مجلس الوزراء الرقابة على الموازنة الأوروبية.

ومن أبرز النقاط كذلك التصويت بالأكثرية، إلا أن حق الفيتو لايزال قائماً ليبدو بلوغ الاجمال في اتحاد مؤلف من ٢٥ عضواً أمراً صعب التحقيق، وبالتالي وسع الدستور الجديد نطاق التصويت بالأكثرية المحددة في مجلس الوزراء ليشمل مثلاً موضوعي اللجوء، والهجرة وفي المقابل يبقى الاجماع هو القاعدة في مجال السياسة الخارجية المشتركة.

وبالنسبة للدفاع فقد أصبح تعزيز التعاون الدفاعي بين دول أعضاء متطوعة أمراً ممكناً كما أدرج بند تضامني بين كل الدول الأعضاء لمكافحة الارهاب.

ويتضمن الدستور ميثاق الحقوق الأساسية الذي أعلنه الاتحاد في نيس عام ٢٠٠٠م وهي ٥٤ بنداً تعدد حقوق المواطن الأوروبي في مجال الكرامة والحرية والعدالة ويطبق هذا الميثاق في مجال القانون الأوروبي لا على المستوى الوطني.